

Distr.
GENERAL

S/1997/959
4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١١٣٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الذي طلب إليّ المجلس فيه، أن أقدم تقريراً عن امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لجميع التزاماته، على النحو المبين في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وكذلك عن الجدول الزمني للانسحاب المستأنف للأفراد العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقديم أحدث تقاريري، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/807).

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - أيد مجلس الأمن، في قراره ١١٣٥ (١٩٩٧)، التدابير الجديدة التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي ضد يونيتا. وقد كان لهذه التدابير تأثير سياسي ونفسي هام على الحالة في أنغولا. وعقب اعتماد القرار، سافر ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بايي، إلى أندولو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ للتناقش مع زعيم يونيتا، السيد جوناس سافيمبي، بشأن مركز عملية السلام في أنغولا. وقام السيد سافيمبي، في الوقت الذي أكد فيه من جديد التزامه بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، بإعلام ممثلي الخاص بالاجتماع الذي كان مزمعاً أن تعقده قريباً اللجنة السياسية ليونيتا لاستعراض الحالة الآخذة في الظهور. وبعد أربعة أيام من المداولات، أصدرت اللجنة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بلاغاً ادعت فيه أن فرض الجزاءات كان جائراً، وذكرت أن يونيتا سوف تواجه، نتيجة للجزاءات، "صعوبات هائلة" في أداء مهامها المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا. بيد أن رئيس وفد يونيتا، في اجتماع لاحق مع ممثلي الخاص، ومن جديد في أثناء دورة اللجنة المشتركة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد من جديد اعتزام حركته أن تظل على عهدها بمواصلة التعاون في إطار عملية السلام. لكنه ذكر أن استعادة الزخم في تنفيذ يونيتا للمهام المتبقية سوف تتطلب بعض الوقت، بسبب الحاجة إلى "إقناع" أنصار يونيتا بضرورة التعاون.

٣ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت حكومة أنغولا بياناً أوجزت فيه التطورات التي أدت إلى فرض جزاءات على يونيتا، وأكدت فيه من جديد التزامها بالحوار المتواصل مع يونيتا وبالمصالحة الوطنية. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الرئيس الأنغولي، السيد خوسيه إدواردو دو سانتوس، محادثة هاتفية

مع السيد سافيمبي تبادل الإثنان في أثنائها وجهات النظر بشأن عملية السلام واتفقا على مواصلة المشاورات الرامية إلى إكمال الترتيبات لاجتماعهما في أنغولا. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر الرئيس دو سانتوس في حديث صحفي مع جريدة أنغولية رائدة أن الاجتماع ينبغي أن يعقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بعد عودته إلى أنغولا بقليل من رحلته الحالية خارج البلد. وقد حث الطرفان ممثلي الخاص على التوصل في أقرب وقت مستطاع إلى اتفاق بشأن تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع.

٤ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، جرت مناقشة مستفيضة أخرى في أندولو بين السيد سافيمبي وممثلي الخاص الذي كان مصحوبا بممثلي الدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية). وفي أثناء هذه المحادثات، قدمت قيادة يونيتا إلى الأمم المتحدة قائمة بمسائل تثير انشغالها واتهمت الحكومة بالسعي إلى تدمير الهياكل السياسية ليونيتا في الريف، متسببة بذلك في خلق مأزق جديد في عملية السلام. وأكد السيد بايي وممثلو الدول المراقبة، مرة أخرى، ليونيتا الحاجة الملحة لاستئناف تنفيذ المهام المتبقية، بما فيها نزع السلاح الكامل ليونيتا، وإحلال إدارة الدولة في كافة أنحاء أنغولا بسرعة، ووعدوا بالتحقق من جميع ادعاءات يونيتا. وفي الوقت ذاته، دعوا يونيتا إلى الإقلاع عن تقييد حرية حركة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وهو تقييد أصبح يشكل عقبة كأداء تعوق إنجاز الولاية الموكلة للأمم المتحدة.

ثالثا - تنفيذ التزامات يونيتا

ألف - الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة

٥ - بالرغم من التوترات المستمرة، ولا سيما في كواندو ولوكابا (مقاطعة لوندنا الشمالية) وكذلك في مقاطعات كويتو وهويلا ومالانغي، الناتجة عن أفعال اللصوصية المتواصلة وتحركات جيوش الطرفين كليهما، ظلت الحالة العسكرية والأمنية في البلد هادئة نسبيا. وفي حين كانت التوترات سائدة في جميع أنحاء أنغولا قبل بدء نفاذ الجزاءات الجديدة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ فقد ظل هناك قدر من التعاون بين الطرفين. غير أن يونيتا قامت، بعد ثلاثة أسابيع من فرض الجزاءات، بقطع جميع الاتصالات، تقريبا بالحكومة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فيما عدا الاتصالات على مستوى اللجنة المشتركة.

٦ - وفي مناسبات عديدة في خلال الفترة قيد الاستعراض، تعرض المراقبون العسكريون ومراقبو الشرطة المدنية التابعون للبعثة إلى مضايقات وهجمات على أشخاصهم، فضلا عن منعهم من القيام بدورياتهم ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. واستمرت نقاط التفتيش التي أقامتها الحكومة ويونيتا كلتاها تعوق حرية تنقل الأشخاص والسلع في البلد. وأدى استئناف أنشطة التعدين من جانب

قوات يونيتا وأنصارها، وكذلك من جانب الشرطة الوطنية الأنغولية في بعض المناطق، إلى زيادة حدة التوترات، على غرار ما حدث نتيجة لتنقلات جيوش القوات المسلحة الأنغولية دون إخطار مسبق لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت القوات الحكومية، وفقا لتقارير أوردتها وسائل الإعلام، بفرض سيطرتها بالقوة على عدد من المناطق الصغيرة لتعدين الماس كانت خاضعة لسيطرة يونيتا في مقاطعة لوندنا الشمالية.

٧ - ووفقا للمعلومات المتاحة، هبطت ٨٤ طائرة من الحجمين الكبير والصغير في مناطق خاضعة لسيطرة يونيتا، وذلك في فترة ما بين تاريخ اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٢٥ (١٩٩٧) في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبسبب القيود التي فرضتها يونيتا على أنشطة التحقق التي تقوم بها البعثة، لم يتسن تسجيل أرقام كافة هذه الطائرات. وبالإضافة إلى ذلك، استمر ورود تقارير تفيد بأن يونيتا تواصل القيام بالتدريب العسكري والتزود بالذخيرة. كذلك، ما زالت تتواصل مشاهدة أفراد عسكريين تابعين ليونيتا في معاقلهم في أندولو، وبايلوندو، وحولها.

٨ - وبعد فترة تعليق دامت ثلاثة أسابيع، استأنفت يونيتا، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تسجيل وتسريح قواتها "المتبقية". وفي الأسابيع القليلة الماضية، قدمت يونيتا إلى الأمم المتحدة أفرادا مسلحين إضافيين، من بينهم ١٤٥ ضابطا ساميا تم تسجيلهم في بايلوندو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وبذلك يبلغ عدد أفراد القوات المتبقين "المسجلين" ٨٩٩ ٦ فردا من مجموع الـ ٧ ٧٥٩ فردا مسلحا متبقيا، الذي أعلنته يونيتا رسميا. ولم تقدم يونيتا إلى الأمم المتحدة حتى الآن عددا أكثر موثوقية لأفراد قواتها "المتبقية". وفي تلك الأثناء، أعلمت يونيتا البعثة بوجود ٥٦ مجموعة من وسائل الاتصالات في أنحاء مختلفة للبلد، وذكرت أنها تستخدم حاليا في تنسيق الأنشطة المتصلة بإحلال إدارة الدولة وتسجيل وتسريح قواتها المتبقية وقامت البعثة حتى الآن بالتحقق من ٤٣ مجموعة لوسائل الاتصالات، ولم يجر بعد التحقق من المعدات المتبقية، وذلك أساسا بسبب عدم تعاون يونيتا.

٩ - وفيما يتعلق بالتسريح، تم الآن غلق جميع مواقع تجمع القوات الـ ١٥ التابعة ليونيتا، وبذلك يبلغ العدد الكلي لأفراد يونيتا المسرحين رسميا ٥٩ ٠٤٠، منهم ٦٤٧ جنديا من معوقي الحرب. غير أن تسريح معوقي الحرب العسكريين التابعين ليونيتا تواصل في مراكز عديدة.

باء - إحلال إدارة الدولة

١٠ - في أعقاب صدور بيان اللجنة السياسية ليونيتا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعلنت قيادة الحركة أن إحلال إدارة الدولة سيعلق في انتظار "تقييم" إضافي لحالة عملية السلام وتسوية المشاكل التي ظهرت بين الحكومة وسلطات يونيتا في بعض من مناطق البلد. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت اللجنة المشتركة عن قلق بالغ لهذا الإعلان الذي صدر برغم الوعود السابقة بخلاف ذلك من ممثل يونيتا في لواندا. وبعد فترة تأخير أخرى، قدمت يونيتا إلى الأمم المتحدة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر مقترحاتها

الجديدة بشأن تطبيع إدارة الدولة. وبعد موافقة الحكومة على هذه المقترحات، عقدت الأفرقة التنفيذية المشتركة بين القطاعات على صعيد المقاطعات، وهي أفرقة، متألّفة من ممثلي الطرفين والأمم المتحدة، اجتماعات في معظم المقاطعات لتحديد طرائق تنفيذ البرنامج المتفق عليه.

١١ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، استؤنف إحلال إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، وهو يتقدم حالياً لكن ببطء شديد. وفي تاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر، شملت الإدارة المركزية ٢٠٠ موقع من مجموع ٣٤٤ منطقة يتعين تطبيعها. وتشمل هذه المناطق كوانغو، ومافينغا، ونيغامي، وهي ثلاث مناطق هامة استراتيجياً من بين المناطق الخمس من هذا القبيل التي كانت سابقاً خاضعة لسيطرة يونيتا. وحتى الآن، لم يتم إحلال إدارة الدولة إلا في أربع مقاطعات (هويلا، وكوانزا الشمالية، وبنغو، وزاير) من مجموع الـ ١٨ مقاطعة الأنغولية. وفي مقاطعة أويغي، أعلنت يونيتا تعليقاً مؤقتاً لعملية التطبيع، في انتظار التحقيق في وفاة أحد أعضائها نتيجة لما ادعي أنه كان معاملة قاسية من جانب الشرطة؛ وفي اختفاء عضو آخر؛ وكذلك في مصادرة ممتلكات يونيتا في مدينة نيغامي. وفي مقاطعة مالانغي، ذكرت يونيتا أنها قررت تعليق إحلال إدارة الدولة إلى حين التحقيق في وفاة ١٠ من أنصارها حين كانوا رهن الاعتقال لدى شرطة الحكومة (وقد أكدت البعثة هذا الحادث، فيما بعد، وأدانتها). وفيما يتعلق بمنطقتي أندولو وبابيلوند الحساستين سياسياً، حيث يوجد مقر قيادة يونيتا، تدعو يونيتا إلى مناقشة هذه المسألة في أثناء الاجتماع المزمع عقده بين الرئيس دو سانتوس والسيد سافيمبي.

١٢ - وفي نفس الوقت، أصبح توطيد دعائم إدارة الدولة في المواقع التي أرسيت فيها السلطة المركزية مهمة متزايدة الصعوبة من جراء التوترات المتنامية بين الشرطة الوطنية الأنغولية والمتعاطفين مع يونيتا. وتتهم يونيتا الحكومة بأنها تحاول احتلال هذه المناطق بالقوة، وتزعم أن الأسلوب الذي يتبع في عمليات الأمن الحكومية في مكافحة للصوصية إنما يرمي في حقيقة الأمر إلى تفكيك الهياكل الحزبية ليونيتا. وتتهم الحكومة من جانبها حركة يونيتا بعرقلة عمل السلطات المحلية التي أقيمت حديثاً، وبمحاولة تنصيب إدارة موازية. وتنزع الحالات التي تمكنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من التحقق منها إلى إثبات بعض الاتهامات الصادرة عن كلا الطرفين. وقد قررت الحكومة، بغية تهدئة بعض الشواغل الآتية، تعليق عمليات الأمن الخاصة التي تقوم بها القوات المسلحة الأنغولية في المناطق الجنوبية من البلاد. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قدمت الحكومة إلى اللجنة المشتركة برنامجاً جديداً لنزع سلاح السكان المدنيين يتم تنفيذه على ثلاث مراحل، تبدأ بحملة توعية الجماهير.

١٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه السيد سافيمبي إني رسالة يعرب فيها عن قلقه الشديد حيال الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد أعضاء يونيتا. وقد أصدرت تعليماتي لممثلي الخاص بالتحقيق في الادعاءات الواردة في الرسالة، والتي أثبتت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا صحة بعضها. بيد أنه، في حالات أخرى، يبدو أن الأعمال المزعومة قد ارتكبتها قطاع الطرق. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا عن وجود مستودع محصن يحتوي على عدة مئات من الجثث كشفت عنه وحدة من القوات المسلحة الأنغولية. وفي نفس الوقت، أكدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

أنغولا أن عناصر من الدفاع المدني في بيكوى (مقاطعة ويغي) قد اعتقلت بعض أعضاء حزب يونيتا وأساءت معاملتهم.

جيم - تحويل محطة إذاعة فورغان التابعة ليونيتا إلى مرفق إذاعي محايد

١٤ - في أعقاب تقديم يونيتا للطلب اللازم من أجل إنشاء شبكة تعمل بتضمين التردد (FM) تحل محل محطة الإذاعة القصيرة الموجات التابعة لها، تم تخصيص تردد حيز أثيري ليونيتا من أجل المرفق الجديد في لواندا. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، طلبت يونيتا موجات إضافية لمحطات الإذاعة العاملة بتضمين التردد، التي تخطط لإنشائها في مدن أنغولية أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا، أوفدت يونيتا إلى لواندا الفرقة الإدارية الخاصة بمحطة الإذاعة المحايدة المقبلة، "إذاعة الصحوه" (Radio Despertar)، لمناقشة الإجراءات الإدارية والتقنية مع السلطات. بيد أن الحكومة أشارت مؤخرا إلى أنه يجب على يونيتا أن تقدم معلومات إضافية قبل أن يؤذن ببدء تشغيل إذاعة الصحوه. ولا يزال الرد قيد الانتظار. ومن المؤسف أنه منذ دخول الجزاءات الجديدة ضد يونيتا حيز التنفيذ، استؤنف بث الدعاية المعادية، وخاصة عبر إذاعة راديو فورغان.

رابعا - سحب الأفراد العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

١٥ - أوصيت في تقرير السابغ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/807) بإرجاء سحب قوات الأمم المتحدة من أنغولا لفترة قصيرة. وقد أيد مجلس الأمن هذه التوصية. واستؤنف التخفيض في ٣ كانون الأول/ديسمبر. ويبلغ عدد الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة حاليا ٤٩٥ ٢ فردا، من بينهم ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٧٨ ضابط أركان عسكري، و ١ ٦٦٨ جنديا و ٥٥٧ من أفراد الدعم العسكري. وبعد أن استكمل إيواء قوات يونيتا، وهي المهمة الرئيسية التي تتولى القيام بها الوحدات العسكرية المشكلة التابعة للأمم المتحدة، فإنني أعتقد أن البعثة يمكنها أن تمضي الآن قدما في التخفيض التدريجي فيما بين النصف الثاني من الشهر الحالي والأسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٩٨. ووفقا للخطة الحالية التي تم تنسيقها مع البلدان المساهمة بقوات، فإن ما يقرب من ٧٠٠ من الأفراد العسكريين من زامبيا وزمبابوي، ووحدة السوقيات البرتغالية، علاوة على عدد من المراقبين العسكريين وضباط الأركان، سيتم إعادتهم إلى أوطانهم بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. وسيفضي ذلك إلى أن يتبقى في بعثة المراقبين زهاء ١ ٧٥٠ من الأفراد العسكريين من شتى الرتب، بما فيهم قوة الرد السريع التي سيجري وزعها في ست مناطق في أنغولا. ومن ثم فإن شهر كانون الأول/ديسمبر سيمثل فترة انتقالية يشهد فيها وزع قوات الأمم المتحدة في أنغولا تغييرات هامة بحيث تنجز بعثة المراقبين تشكيل الرد السريع المعتمد بحلول الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

١٦ - ستستأنف إعادة أفراد العنصر العسكري للبعثة إلى أوطانهم في منتصف كانون الثاني/يناير بغية تخفيض العنصر إلى المستوى المتوخى في الأصل لبعثة المراقبين، على النحو المشروح في الفقرة ٤٥ (هـ) من تقرير المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/438). بيد أنه بالنظر إلى تعقيدات الحالة الأمنية في أنغولا، فإنني سأواصل استعراض احتياجات البعثة، وسأقوم، إذا ما اقتضت الحاجة، بتعديل التخفيض في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٨. وإنني اعتمد تقديم مقترحاتي بخصوص المرحلة النهائية من انسحاب الوحدات العسكرية المشكلة في تقرير المقبل إلى المجلس المقرر تقديمه في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

خامسا - الجوانب الإنسانية

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، جنبا إلى جنب مع البرامج والوكالات الشريكة لها، تنفيذ عملية التسريح، بما في ذلك تسجيل المقاتلين السابقين المسرحين، وإصدار بطاقات الهوية لهم ونقلهم إلى الأماكن التي يختارونها وتزويدهم بمجموعات الوسائل لإعادة الاندماج.

١٨ - وحتى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان قد تم تسريح ما مجموعه ٥٩ ٠٥٩ فردا تابعا ليوينيتا من بين ٨٨٧ ٧٨ جنديا مسجلين في مراكز الاختيار والتسريح والمراكز العسكرية الخاصة بمعوقي الحرب. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تسجيل ٨٨٩ ٦ من الأفراد "المتبقين" التابعين ليوينيتا في مواقعهم الأصلية، ثم تسريح ٤٢٤ منهم. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تم تعليق عمليات التسريح في مقاطعة كواندو كوبانجو بعد أن قامت عناصر من يوينيتا بالتهجم على اثنين من موظفي الأمم المتحدة وإصابتهم. بيد أنه رغما عن عمليات التعطيل والتأخير، فقد استكمل التسريح في مراكز الاختيار والتسريح الثلاثة الأخيرة (أندولو ولوميفي وليكوا).

١٩ - أتم الفريق العامل التقني المعني بالتسريح وإعادة الإدماج التابع للجنة المشتركة الإجراءات المتعلقة بتسريح الفئات الخاصة من أفراد يوينيتا التي تتكون من عناصر يوينيتا المدمجة في قوات الشرطة الوطنية، وكذلك في برامج المعهد الوطني لإزالة الحواجز والأجهزة المتفجرة، والمعهد الوطني لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمقاتلين السابقين. بيد أن برنامج التسريح الشامل لا يزال يعاني من تأخيرات جسيمة تؤثر في سرعة عملية السلام كما أن هناك انشغالات هامة بشأن الزيادة الجديدة في الحوادث التي تشمل اعتداءات من قبل يوينيتا على عمال الإغاثة الإنسانية، والتي أدانتها بعثة المراقبين بشدة (انظر الفقرة ١٨). ورغم أن السيد سافيمبي وعد، في اجتماعه مع السيد بايي وممثلي الدول المراقبة الثلاث في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بمعاينة مقترفي الاعتداءات، فلا تزال البعثة في انتظار معلومات من يوينيتا بشأن هوية المعتدين والإجراء التأديبي الذي اتخذ بحقهم.

٢٠ - ومما يؤسف له أن استجابة المانحين للداء الإنساني من أجل أنغولا لعام ١٩٩٧ لا تزال غير وافية. وقد أعربت بعثة المراقبين ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية مرارا عن بالغ القلق بشأن نقص الأموال

اللازمة لاستكمال برنامج التسريح الحيوي. وسيكون من الضروري، كيما يستكمل البرنامج بالشكل المعتزم في الوقت الحاضر، أن يستمر تمويل أنشطة مكتب التسريح وإعادة الإدماج التابع لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية من خلال الميزانية المقررة حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨.

سادسا - ملاحظات

٢١ - إن من دواعي الانزعاج أنه بعد ثلاث سنوات من توقيع بروتوكول لوساكا، لا يزال العديد من أحكامه الرئيسية، ولا سيما نزع سلاح قوات يونيتا وإحلال إدارة الدولة، غير مستكمل. ولا تزال عملية السلام بطيئة، مع تتابع فورات التعاون المتقطعة من قبل يونيتا وفترات الجمود الطويلة الواحدة تلو الأخرى. ومنذ صدور تقريره الأخير في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/807)، لم يحدث تقدم هام في تنفيذ المهام المتبقية.

٢٢ - إن كلا الطرفين، ويونيتا على وجه الخصوص، مسؤولان عن هذا الواقع غير المرضي ورغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، فقد استمرت يونيتا في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تطالبها بالتعاون غير المشروط في الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا.

٢٣ - وقد أفضى استئناف يونيتا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لتنفيذ مهامها المتبقية إلى تحسن طفيف في حالة الأمن العامة في البلاد. بيد أن من المحتم أن تكمل يونيتا، بدون مزيد من التأخير، المهام الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وإحلال إدارة الدولة في كافة أنحاء البلاد. وفي نفس الوقت، ينبغي ليونيتا أن تتوقف فورا عن تقييد حرية حركة بعثة المراقبين وأن تسمح للأمم المتحدة بالقيام بأنشطتها للتحقق بدون تعويق. ومن نافلة القول إنه لا بد من أن يلقى مقترفو الاعتداءات على أفراد بعثة المراقبين العقاب الواجب.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، يتوجب على الحكومة أن تقوم بإحلال إدارة الدولة بطريقة تتسبب في تفاقم حالة التوتر القائمة بالفعل في بعض مناطق البلاد، وأن تتعاون بالكامل مع الأمم المتحدة في التحقيق في عمليات الاختفاء والاحتجاز المزعومة لمؤيدي يونيتا. وإنني أرحب بقيام القوات المسلحة الأنغولية بوقف مؤقت لعملياتها الخاصة في بعض مناطق البلاد.

٢٥ - ومع انتهاء الكثير من المهام التي كان يتعين على قوات الأمم المتحدة أن تقوم بها، فإنني أعتزم المضي قدما في تخفيض أفراد العنصر العسكري لبعثة المراقبين على النحو المبين في الفقرتين ١٥ و ١٦ أعلاه، وإنني لأمل في أن يستغل الطرفان الأنغوليان، ويونيتا على وجه الخصوص، الفترة المتبقية التي ستكون قوات الأمم المتحدة موجودة خلالها للتعبيل بتنفيذ عملية السلام.

٢٦ - وإنني أرحب بأن الرئيس دو سانتوس والسيد سافيمبي قد اتفقا على ضرورة أن يجتمعا في داخل أنغولا في المستقبل القريب. إن من الممكن أن يسمح اجتماع بين الزعيمين، يتم إعداده على نحو جيد،

بزيادة الثقة المتبادلة والمساهمة بقدر هام في تحسين احتمالات المصالحة الوطنية في البلاد. إن ممثلي
الخاص على أهبة الاستعداد للمساعدة في تسهيل عقد هذا الاجتماع.
